



وزير الدولة لشؤون البلدية عبدالله الشامي مترئسا الاجتماع الوزاري للجنة الوزراء المعنية بشؤون البلديات في دول مجلس التعاون



وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبدالله الشامي مع وزيرة التغير المناخي والبيئة في الإمارات د.م. بنت عبدالله الضحك الشامي ووزير شؤون البلديات والزراعة في البحرين م. نائل بن ناصر المبارك ووزير البلديات والإسكان في السعودية ماجد بن عبدالله الحقييل ومحافظ مسقط سعود بن هلال بن حمد البوسعيدي ووزير البلدية القطري عبدالله بن حمد العليبي والأمين العام للاجتماع مدير بلدية الظاهرة م. نصير بن علي السبابي

## وزير الدولة لشؤون البلدية ترأس اجتماع وزراء البلديات بدول الخليج.. واعتماد دليل منظومة إدارة النفايات المتكاملة المقدم من الكويت

# المشاري: تحقيق رؤى قادة دول «التعاون» في توحيد الجهود نحو عمل بلدي خليجي مشترك يلبي احتياجات المواطنين

التخطيط العمراني والبيئة الحضرية وكود البناء الخليجي من أبرز تطلعات قادة الخليج ■ نملك اليوم تجارب ثرية وخبرات وطنية تمثل رصيذاً حقيقياً وقدرة فاعلة على مواجهة التحديات



الأمين العام للاجتماع مدير بلدية الظاهرة م. نصير بن علي السبابي



الاجتماع الوزاري الـ 28 للجنة الوزراء المعنية بشؤون البلديات في دول مجلس التعاون (قاسم باشا)



مدير عام بلدية الكويت بالتكليف م. نبال العصفور خلال الاجتماع

نحو الاقتصاد الدائري بدول مجلس التعاون وكذلك دليل تشجير المدن وتقرير خيارات تنقل مستدامة. وانتهى الاجتماع الوزاري باعتماد دليل منظومة إدارة النفايات المتكاملة المقدم من الكويت وكذلك اعتماد دليل التصميم الحضري بدول المجلس كدليل استرشادي وتكليف الأمانة العامة بتعميمه على الدول الأعضاء بالإضافة إلى اعتماد تقرير خيارات تنقل مستدامة وتكليف الأمانة العامة بتعميمه على الدول الأعضاء للاستفادة منه وكذلك حث الدول الأعضاء على الاستفادة من دليل استخدام ألواح الطاقة الشمسية في المباني بدول مجلس التعاون المعتمد كدليل استرشادي وتزويد الأمانة العامة بالخطوات التنفيذية التي يتم اتخاذها بهذا الشأن. واعتمد وزراء البلديات بدول مجلس التعاون دليل آلية تصنيف المقاولين في قطاع التشييد والبناء نسخته الثانية لعام 2024 كدليل استرشادي إلى إنشاء مركز الأبحاث الحضري بدول المجلس ليكون مقراً كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود في مدينة الرياض.

شعوب ومواطني دول المجلس، متمنياً أن تكون هذه المحافل والاجتماعات خطوة إضافية نحو مزيد من التكامل والتقدم تحت مظلة القيادة الحكيمة لدول مجلس التعاون. وخلال الاجتماع اطلع أعضاء اللجنة الوزراء على التقرير النهائي للأمانة العامة بدول مجلس التعاون الخاصة بشأن القرارات الموافقة عليها والتوصيات لاعتمادها والمرفوعة من قبل كبار المسؤولين في البلديات في اجتماعهم الـ 41 فيما يخص البيئة الحضرية ودليل منظومة إدارة النفايات المتكاملة إلى الوزراء على حضورهم ومشاركتهم الفاعلة، كما شكر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على إسهاماتها وجهودها خلال الفترة الماضية والتي كان لها الأثر البالغ على مسيرة العمل البلدي الخليجي المشترك عبر متابعة القرارات والتوصيات المنبثقة عن الاجتماعات الوزارية وتنسيق وتنظيم الأعمال بين الدول الأعضاء في سبيل تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتاثير التعاون والتنسيق في مختلف المجالات بما يحقق طموحات وتطلعات

وتجاوزها بخطى مدروسة تهدف إلى بناء بيئة مستدامة تلبي تطلعات مجتمعنا، وخلال اجتماع لاجتماع المقررة في العام 2024، تم الخروج بعدد من النتائج، ومن أبرزها الموافقة على ثلاثة أدلة استرشادية خليجية، وهي: «دليل استخدام ألواح الطاقة الشمسية في المباني بدول مجلس التعاون». «دليل إجراءات سحب وحجز المركبات المهملّة والتالفة والآليات المعطلة بدول مجلس التعاون». «دليل اشتراطات منشآت

حياته، في مقدمة أولوياتها، ويطلب لي أن تشيد بالدور المتميز الذي قامت به دولة قطر خلال ترؤسها للدورة الماضية للعام 2024، مقدمين لهم جزيل الشكر والتقدير والامتنان، وبهذه المناسبة لا يقوتني أن أشيد أيضاً بما تحقّق من خطوات مهمة لدولنا الخليجية». وذكر المشاري «نجتمع اليوم في ظل تزايد اهتمامات وتطلعات قادة دول مجلس التعاون استكمالاً لتحقيق المزيد من الأهداف في مجال العمل البلدي الخليجي المشترك في العديد من الجوانب، ومنها التخطيط حياته، في مقدمة أولوياتها، ويطلب لي أن تشيد بالدور المتميز الذي قامت به دولة قطر خلال ترؤسها للدورة الماضية للعام 2024، مقدمين لهم جزيل الشكر والتقدير والامتنان، وبهذه المناسبة لا يقوتني أن أشيد أيضاً بما تحقّق من خطوات مهمة لدولنا الخليجية». وذكر المشاري «نجتمع اليوم في ظل تزايد اهتمامات وتطلعات قادة دول مجلس التعاون استكمالاً لتحقيق المزيد من الأهداف في مجال العمل البلدي الخليجي المشترك في العديد من الجوانب، ومنها التخطيط

## الاجتماع الوزاري الـ 28 لـ «بلديات الخليج» يوافق على عدد من التوصيات

المحافل الحضرية العالمية، كما تمت الموافقة أثناء الاجتماع على اعتماد التوصيات المتعلقة بشأن تبني دليل تصنيف المكاتب الاستشارية الهندسية ودليل السياسة العامة لمسارات المشي في دول مجلس التعاون المقدمين من سلطنة عمان، بالإضافة إلى دليل واجهات المباني المقدم من مملكة البحرين على أن يتم تزويد الأمانة العامة بمسوداتهم بصيغة شاملة وعامة في موعد أقصاه نهاية شهر نوفمبر 2025 ليتم تعميمها على الدول الأعضاء لأخذ مبرئياتهم حولها تمهيدا لعرضها على الاجتماع الوزاري العام المقبل. فيما تضمنت كذلك التوصيات المعتمدة دليل الواجهات البحرية والمائية بدول مجلس التعاون المقدم من دولة قطر على أن تزود الأمانة العامة بالبيانات المطلوب حصرها من الدول الأعضاء لتزويدها بمسودة الدليل بصيغة شاملة وعامة لدول المجلس في موعد أقصاه نهاية شهر نوفمبر المقبل لتعميمه

## قدمه 10 أعضاء لمعالجة التفاوت الناتج عن تطبيق نسب الالتصاق والارتداد الجديدة في بعض المناطق مقترح بلدي لإضافة بند يسمح ببناء 100م<sup>2</sup> على سطح الدور الثاني بالسكن الخاص

في بعض المناطق. ولما سبق، تقترح إضافة بند وتعديل بعض البنود الواردة في الجدول رقم (1) من القرار الوزاري رقم 288 / 2024 والمتعلق بالاشتراطات والمواصفات الخاصة ببنية السكن الخاص والنموذجي وذلك على النحو التالي: أولاً: أبنية السكن الخاص والنموذجي: البند الأول: نسبة البناء: 4 - لا تحسب ضمن نسبة البناء المقررة التالي: المقترح هو إضافة البند (و) ويكون النص على النحو التالي: 7- يسمح بالبناء على سطح الدور الثاني بمساحة لا تزيد على (100 م<sup>2</sup>) تحسب من ضمن النسبة الإجمالية للبناء ويكون للمالك حرية تصميمها وتوزيعها. البند الثاني: ارتداد الأبنية والتصاقها: ثانياً: يجوز البناء على حدود القسيمة في حال تحقق الشروط الآتية: ● النص المراد تعديله هو البند رقم (1) والذي ينص على التالي: 1- يجوز إقامة المباني في الطابق الأرضي فقط على حدود العقار بجميع الجهات فيما عدا الجهة المطلّة على شارع الخدمة حيث يسمح بالبناء على حد العقار بما لا يتجاوز طول (70%) من طول الواجهة وفي حال وجود زاوية في القسيمة حسب الالتصاق بشارع الخدمة متضمناً طول زاوية الرؤية. ● مقترح التعديل: 1- يجوز إقامة المباني في الطابق الأرضي فقط على حدود العقار بجميع الجهات فيما عدا الجهة المطلّة على شارع الخدمة حيث يسمح بالبناء على حد العقار بما لا يتجاوز طول (90%) من طول الواجهة، وفي حال وجود زاوية في القسيمة حسب الالتصاق بشارع الخدمة متضمناً طول زاوية الرؤية.

بعض أحكام القرار المذكور وذلك للأهداف والأسباب التالية: 1- السماح بالبناء على سطح الدور الثاني بمساحة لا تزيد على (100 م<sup>2</sup>) لا تحسب من النسبة الإجمالية للبناء، للقوائم التي مساحتها لا تتجاوز (365 م<sup>2</sup>)، بما يسمح في تخفيف الأعباء وتحقيق العدالة بين المواطنين. 2- التخفيف من القيود المفروضة في البناء على سطح الدور الثاني للقوائم التي لا تتجاوز مساحتها (365 م<sup>2</sup>)، بما يتيح استخداماً أكثر كفاءة للمساحة. 3- دعم فئة ملاك القوائم التي لا تتجاوز مساحتها (365 م<sup>2</sup>) بتوفير مرونة التصميم والاستخدام دون التأثير على الطابع العمراني العام أو الإخلال بالأبنية والتصاقها بأبنية السكن الخاص والنموذجي، وما ترتب عليه من إشكاليات يواجهها المواطنون في مسائل البناء، فقد أقر تطبيق بعض أحكام القرار مشكلات عملية وشكاوى متعددة من المواطنين، خصوصاً ملاك القوائم التي لا تتجاوز مساحتها (365 م<sup>2</sup>) نتيجة محدودية المساحات المتاحة بينها، ما أثار سلباً على إمكاناتهم في تلبية احتياجاتهم السكنية، لذا فإننا نقدم باقتراح لتعديل

بديع العنزي تقدم عشرة أعضاء في المجلس البلدي باقتراح لتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 288 / 2024 بشأن تنظيم أعمال البناء بالسماح بالبناء على سطح الدور الثاني بمساحة لا تزيد على (100 م<sup>2</sup>). وقال مقدمو الاقتراح رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري ونائبه خالد المطيري وعبدالله العنزي وم. اسماعيل بهبهاني وفهد العبدالجادر ونصار العازمي وسعود الكندري وفهد الخنين، إنه نظراً لما تضمنه القرار الوزاري رقم 288 / 2024 من أحكام تتعلق بنسبة البناء وارتداد الأبنية والتصاقها بأبنية السكن الخاص والنموذجي، وما ترتب عليه من إشكاليات يواجهها المواطنون في مسائل البناء، فقد أقر تطبيق بعض أحكام القرار مشكلات عملية وشكاوى متعددة من المواطنين، خصوصاً ملاك القوائم التي لا تتجاوز مساحتها (365 م<sup>2</sup>) نتيجة محدودية المساحات المتاحة بينها، ما أثار سلباً على إمكاناتهم في تلبية احتياجاتهم السكنية، لذا فإننا نقدم باقتراح لتعديل

## «الأحمدي» أقرت تخصيص مسارات للكيلبات في «عريفجان» و«علي صباح السالم»



نصار العازمي مترئسا اجتماع لجنة الأحمدي بحضور سعود الكندري وفهد العبدالجادر وناصر الجذعان وفهد الخنين

السالم حسب الاشتراطات التالية: ● الالتزام والتقيّد بالاشتراطات الواردة برود أعضاء اللجنة الفرعية للمرافق والتفتيش. ● تحويل الإدارات المختصة برحزحة وتعديل أطوال وإحداثيات المسارين بما لا يزيد على الأطوال المقررة في حال تعارضه مع أي خدمات بنية تحتية قائمة أو أي دواع تنظيمية. وذكر أن اللجنة وافقت على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية تخصيص موقع لنشاط فرع جمعية ومواقف سيارات بالقطعة 8 بمنطقة الفحيحيل، ووافقت اللجنة على طلب الهيئة العامة للطرق والنقل البري تخصيص الحوض رقم (3) لتجميع وتصريف مياه الأمطار بمنطقتي صباح الأحمد وجنوب صباح الأحمد السكنيتين.

أوصت لجنة محافظة الأحمدية في المجلس البلدي خلال اجتماعها أمس برئاسة نصار العازمي بالموافقة على طلب وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة تخصيص مسار الخدمات المياه لتغذية مدينة شرق صباح الأحمد السكنية بالمياه العذبة. وقال العازمي إن اللجنة أقرت طلب وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة تخصيص مسارين للكيلبات الأرضية بمنطقة عريفجان وضاحية على صباح السالم لتغذية محطة التحويل الرئيسية أم الهيمان، حيث أشار الرأي الفني إلى أن المسار الأول هو مسار (1) MAP بطول 442,38م وبعرض 15م بمنطقة عريفجان والمسار الثاني هو مسار (2) MAP بطول 934,49م وبعرض 15م بضاحية على صباح